

## التمويل الصغير في ظل تشطر القطاع المصرفي العراقي – التأثيرات ومخططات النمو

رسول عيسى مهدي \*\*

أ.د. وحيدة جبر ال منشد \*

### المستخلص :

عرفت صناعة التمويل الصغير نموا جيدا في الأعوام الأخيرة في كل أنحاء العالم وذلك نتيجة للاهتمام الدولي بهذه الصناعة التي أثبتت كفاءتها وفعاليتها في مكافحة الفقر والبطالة وتنمية المشاريع الصغيرة في مختلف البلدان .

وفي العراق بدأ التمويل الصغير عام 2003 لمساعدة ضحايا الحرب والعنف والمساعدة في دعم واستقرار المناطق غير الآمنة من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كما برزت مؤسسات التمويل الصغير في العراق كمصدر موثوق به لتمويل الأسر ذات الدخل المنخفض وأصحاب المشاريع المحرومين من خدمات المصارف التقليدية ، إذ يضم قطاع التمويل الصغير في العراق (12) مؤسسة تمويل صغير على شكل منظمات غير حكومية تعمل في كافة محافظات العراق.

ولكن على الرغم من ذلك لازالت خدمات التمويل الصغير في العراق في طور البداية ولايزال إمامها الكثير لكي تتمكن من استغلال كافة إمكانياتها لاسيما إن العراق يواجه تحديات عديدة نتيجة الظروف الاقتصادي والأمني الراهن إضافة إلى قلة عدد مؤسسات التمويل الصغير مقارنة ببعض البلدان العربية إضافة إلى اعتماد هذه المؤسسات على المساعدات الخارجية والمنح كما وإن أغلب هذه المؤسسات تتبع للقطاع الخاص .

### Abstract

The microfinance industry has developed well in recent years around the world, as a result of the international interest in this industry, which has proven its efficiency and effectiveness in combating poverty, unemployment, and the development of small enterprises in different countries.

In Iraq, microfinance appeared in 2003 to help victims of war and violence, and help to support and stabilize insecure areas by the US Agency for International Development, and microfinance institutions in Iraq emerged as a reliable source of funding for low-income families, and entrepreneurs deprived of traditional banking services. Microfinance in Iraq has (12) Microfinance institutions in the form of non-governmental organizations operating in all governorates of Iraq.

In spite of this, microfinance services in Iraq are still in the process of being started, and still have a lot to be able to exploit all their potentials. In particular, Iraq faces many challenges, due to the current economic and security situation, in addition to the small number of microfinance institutions, compared to some Arab countries. These institutions depend on foreign aid and grants, and most of these institutions belong to the private sector.

\* الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد .

\*\* باحث .

مستل من رسالة ماجستير

مقبول للنشر بتاريخ 2017/7/26

## مقدمة الدراسة

عرفت صناعة التمويل الصغير نمواً جيداً في الأعوام الأخيرة في كل أنحاء العالم ، وذلك نتيجة للاهتمام الدولي بهذه الصناعة التي أثبتت كفاءتها وفعاليتها في مكافحة الفقر والبطالة وتنمية وتطوير المشاريع الصغيرة في مختلف البلدان من خلال إتاحة التمويل للفقراء محدودي الدخل الذين يعدون من أهم عملائها وهذا ما دفع بلدان العالم إلى إنشاء عدة مؤسسات تمويلية تقدم خدمات التمويل الصغير لعملائها الذين أثبتوا جدارتهم وقدرتهم على استرداد هذه القروض.

وفي العراق بدأ التمويل الصغير عام (2003) لمساعدة ضحايا الحرب والعنف والمساعدة في دعم واستقرار المناطق غير الآمنة من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كما برزت مؤسسات التمويل الصغير في العراق كمصدر موثق به لتمويل الأسر ذات الدخل المنخفض وأصحاب المشاريع المحرومين من خدمات المصارف التقليدية

وقد تحسنت البيئة التنظيمية لقطاع التمويل الصغير مع صدور قانون المنظمات غير الحكومية عام (2010) إذ يسمح هذا القانون للمنظمات من الاستمرار كمجهزين للخدمات المالية إلى النساء والشباب وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذين لا يستطيعون الحصول على خدمات مالية ، كما اعترف البنك المركزي العراقي بالتمويل الصغير كمكون فاعل ومهم للقطاع المالي وتم تأسيس شبكة التمويل الصغير في العراق بشكل رسمي عام 2012 إذ اجتمعت (12) مؤسسة للتمويل الصغير تحت لوائها.

## مشكلة الدراسة

لا يزال التمويل الصغير في العراق في مراحله الأولى نتيجة الصعوبات التنظيمية والأمنية التي تواجه مؤسساته إضافة إلى قلة هذه مؤسسات واعتمادها على المنح والمساعدات الخارجية .

## فرضية الدراسة

إن التمويل الصغير لم يؤد الدور المناط به في التنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق نتيجة ما يواجهه من مشاكل تستدعي تنسيق جهود مؤسسات التمويل الصغير مع الحكومة لارتقاء إلى المستوى المطلوب في الظرف الاقتصادي والأمني الراهن .

## هدف الدراسة

- 1- التعرف على واقع التمويل الصغير في العراق والوقوف على المعوقات التي تحول دون انتشاره .
- 2- بيان أهمية التمويل الصغير في ظل الظروف والأوضاع الراهنة.
- 3- تقييم تجربة التمويل الصغير في العراق .

## منهجية الدراسة

تم اتباع منهج العرض الوصفي والتحليلي للبيانات لاستقراء واقع التمويل الصغير في العراق وبيان مدى إمكانية زيادة فاعليته .

## هيكلية الدراسة

ولغرض الإحاطة التفصيلية بكامل جوانب الدراسة فقد قسمت إلى خمسة مباحث أعقبتها استنتاجات وتوصيات ناقش المبحث الأول الإطار النظري للتمويل الصغير في إطار محورين تناول الأول مفهوم التمويل الصغير أما الثاني فقد تناول التطور التاريخي للتمويل الصغير مع بيان أهمية وخصائص التمويل الصغير أما المبحث الثاني فقد تناول مصادر التمويل الصغير وقد قسم إلى ثلاثة محاور تناول الأول نظام التمويل الذاتي أما المحور الثاني فقد تناول مصادر التمويل الحكومية وغير الحكومية أما المحور الثالث فقد تناول مصادر التمويل الدولية أما المبحث الثالث فقد اختص ببيان تطور وأهمية التمويل الصغير في ظل تشدد القطاع المصرفي في العراق وقد قسم إلى محورين تناول الأول بداية وتطور التمويل الصغير في العراق أما الثاني فقد تناول أهمية التمويل الصغير في ظل تشدد القطاع المصرفي في العراق أما المبحث الرابع فقد اختص ببيان تأثير التمويل الصغير في العراق ومحددات النمو وقد قسم إلى محورين تناول الأول الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتمويل الصغير في العراق أما الثاني فقد تناول المشاكل والمعوقات التي تواجه التمويل الصغير أما المبحث الخامس فقد اختص ببيان العرض والطلب على منتجات التمويل الصغير في العراق وقد قسم إلى محورين تناول الأول الطلب على التمويل الصغير في العراق أما الثاني فقد تناول العرض على منتجات التمويل الصغير في العراق.

## الدراسات السابقة

الهدف من استعراض الدراسات السابقة للباحثين في مجال التمويل الصغير هو الاستفادة منها في مجال الدراسة حيث تعرض العديد من الباحثين والدرسين لهذا المجال وذلك لاهمية في تخفيف الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمعات التي تعاني من مشاكل اقتصادية ومن هذه الدراسات .

- 1- اسامة عبد المجيد العاني اسالب التمويل الأصغر في العراق الواقع والتحديات من مجلة بيت الحكمه 2013 تناولت هذه الدراسة التمويل الصغير و التمويل الأصغر الاسلامي من البدايات والمشاكل التي تعرض طريقه والحلول
- 2- التمويل الأصغر الإسلامي ، التمويل بالمراحة الدروس المستفادة من التجربة العراقية ، برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الاقتصادية ، 2010.
- تهدف الدراسة الى بيان وضع التمويل الاسلامي في العراق من حيث الواقع والتحديات وافاق تطويره
- 3- وضع صناعة التمويل الأصغر في العراق ، برنامج التنمية الاقتصادية للمحافظات ، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، 2012.
- تهدف هذه الدراسة البيان بدايات التمويل الصغير في العراق والمشاكل التي تعرض تطوير وافاق تطويره
- 4- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ، التقرير النهائي للتمويل الصغير في الجزائر الفرص والتحديات ، وكالة التنمية الفرنسية ، الجزائر ، 2006.
- ان هدف هذه الدراسة هو بيان وضع التمويل الصغير في الجزائر وبيان مراحل تطوره اضافة الى بيان المعوقات التي تعرض تطويره.
- 5- عصام عبد الوهاب بو كمال الدين محمد ، دور التمويل الأصغر في تطوير المشروعات الصغيرة تجربة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ، السودان ، 2014.
- تهدف هذه الدراسة الى بيان وضع تمويل الأصغر في السودان ومراحل تطوره وافاق المستقبلية لتطويره من خلال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

## المبحث الأول

### التمويل الصغير المفهوم والأهمية والخصائص

ظهرت صناعة التمويل الصغير في سبعينيات القرن الماضي مصحوبة بجدل حول فعالية الائتمان المدعوم المقدم بواسطة الحكومات للفقراء إلا أنها شهدت نمواً جيداً في السنوات الأخيرة وذلك راجع للاهتمام الدولي بهذه الصناعة التي أثبتت كفاءتها وفعاليتها في مكافحة الفقر إذ تعد هذه الصناعة عاملاً أساسياً لتطوير اقتصاديات البلدان إلى النمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي وخاصة أن الكثير من خاماتها متوفرة محلياً . أضف إلى ذلك فهي تعتمد في إنتاجها الأساس على المجهود البشري والإبداع الفتي ولذا فإن القيمة المضافة في هذه الصناعة تبلغ أضعاف قيمة الأصول الثابتة . ونجد أن التمويل الصغير أحد الآليات المبتكرة لتمويل المشاريع الصغيرة ولمكافحة الفقر وآثاره في المجتمعات التي ظلت تعاني من مشكلة الفقر ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي بتأثيراتها المتعددة تلقي بظلالها على المجتمع واستقراره وتكتسب آلية التمويل الصغير أهميتها في جميع الدول من خلال أهدافها الاقتصادية والاجتماعية من جهة ومن جهة أخرى من خلال كونها تنظم وتدار من أهم أجهزة المالية في المجتمع .

### المحور الأول : مفهوم وتطور التمويل الصغير

#### أولاً : مفهوم التمويل الصغير

يعرف التمويل الصغير بأنه التمويل الذي يحتاج له الفقراء الذين يمارسون عملاً أو مهنة في السوق أو المنزل ولا يستطيعون أن يقتضون من المصارف وهؤلاء المنتجون هم إما أفراد أو أسر منتجة يعملون في إنتاج مستلزمات الحياة المختلفة ويعتمدون على موارد أغلبها محلية أو طبيعية أو مصنعة مع قليل من الموارد والمدخلات المستوردة ويبيعون منتجاتهم في سهولة ويسر . ونجد أن هؤلاء المنتجين أو المهتمين دائماً يعانون من شح الموارد المالية لشراء مدخلات الإنتاج ويلجؤون للاستدانة إما من التجار أو من الأصحاب وليست لديهم المؤهلات أو الضمانات التي تمكنهم من الحصول على القروض من المصارف لأسباب منها عدم وجود الرهن أو عدم الإلمام بإجراءات المصارف<sup>(1)</sup> . كما يعرف التمويل الصغير بأنه توفير مجموعة واسعة من الخدمات المالية مثل الودائع والقروض والتحويلات المالية والتأمين للأسر ذات الدخل المنخفض<sup>(2)</sup> . كما يعرف التمويل الصغير على أنه الحقل الإداري أو الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة النقد لتمكين المشروع من تنفيذ أهدافه والتزاماته في وقت محدد<sup>(3)</sup> . كما يعرف التمويل الصغير هو تقديم الخدمات

(1) المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ، التقرير النهائي للتمويل الصغير في الجزائر الفرص والتحديات ، وكالة التنمية الفرنسية ، 2006 ، ص7 .

(2) Basal committee on Banking supervision, Microfinance activities and the core Principles for Effective Banking supervision , Basel - Switzerland , 2010 , p3.

(3) ماركوايا ، التمويل المتناهي الصغر نصوص وحالات دراسية ، ترجمة فادي قبطان مشروع التمويل المتناهي الصغر في الجامعة ، كلية الإدارة جامعة تريجو ، إيطاليا ، 2006 ، ص5 .

المالية بكميات محدودة لذوي الدخل المنخفض والشركات غير الرسمية ويقدم التمويل الصغير من قبل المؤسسات المالية الرسمية بما في ذلك المصارف والمؤسسات غير المصرفية (1). إن مفهوم التمويل الصغير في معظم دول العالم هو تقديم الخدمات المالية لذوي الدخل المنخفض الفقراء من الناس لحسابهم الخاص وهذه الخدمات المالية تشمل الادخار والائتمان ولكن يمكن أن تشمل أيضاً الخدمات الأخرى مثل التأمين وخدمات الدفع أو هو تحسين فرص الحصول على ودائع صغيرة والقروض الصغيرة للأسر الفقيرة المهمة من قبل المصارف وتقديم هذه الخدمات المالية للناس الفقراء في مناطق الحضرية والريفية والذين لا يستطيعون الحصول على خدمات القطاع الرسمي (2). أما منظمة العمل الدولية فتعرف التمويل الصغير بأنه توفير الخدمات المالية بصورة مستدامة لصغار المبادرين أو الأشخاص ذوي الدخل المنخفضة من الذين ليس لديهم إمكانية الحصول على الخدمات المالية و تجارية (3). ويهدف التمويل إلى الحد من الفقر وهو الغرض الذي وجدت من أجله مؤسسات التمويل الصغير وأن هدف هذه المؤسسات هو وصول خدماتها إلى أكبر عدد من الفقراء كما يهدف التمويل الصغير إلى توفير فرص العمل من خلال المشاريع الصغيرة. ويستهدف التمويل الصغير الشرائح من ذوي الدخل المنخفض في المجتمع القادرة على العمل والتي ينفقها التمويل لخلق مشاريع صغيرة توفر لهم وسيلة كريمة لكسب العيش مثل المزارعين وصغار المنتجين والمهنيين والخريجين من الطلاب والمرأة وغيرهم سواء كانوا أفراداً أو جماعات (4).

## ثانياً : التطور التاريخي للتمويل الصغير

كانت أول تجربة للتمويل الصغير في بنغلاديش في عام (1976) بعد المجاعة الكبيرة التي عرفت بها البلاد في العام نفسه إذ تم إنشاء مصرف أغرامين من قبل محمد يونس الذي قام بتمويل الفقراء وخاصة النساء باعتبارهم الفئة المهمة في المجتمع وقد أنتشر التمويل الصغير في باقي الدول الأخرى كأمريكا اللاتينية التي أنشأ مصرف القرية ثم ظهر في بوليفيا عن طريق مصرف سول وفي أندونيسيا في طرف مصرف راكيات وقد قامت الكثير من الدول بإنشاء مؤسسات التمويل الصغير مثل إنجلترا وفرنسا وغيرها من الدول وفي عام (1995) أسس البنك الدولي المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء وفي عام (1997) عقدت في واشنطن قمة التمويل الصغير وقد أطلق على عقد التسعينيات بأنه عقد التمويل الصغير (5). وخلال العقود الثلاثة الماضية ظهرت مؤسسات مالية يطلق عليها مؤسسات التمويل الصغير وهي تقوم بتقديم الخدمات المالية للفقراء أو لذوي الدخل المحدود وتشير الإحصائيات إلى أن التمويل الصغير ينمو بمعدل (15 - 30%) سنوياً إلا أنه رغم ذلك تتسم صناعة التمويل الصغير في المنطقة العربية بالمحدودية إذ إن من أهم المنتجات المقدمة في هذه البلدان قروض المشاريع الصغيرة والتي تمثل نسبة (90%) من مجمل المنتجات مع ضعف الوصول إلى الخدمات التي تشتد إليها الحاجة مثل المدخرات والتأمين وغيرها (6). وقد حدث بعض التقدم في مؤسسات التمويل الصغير في بعض البلدان العربية والعالم فقد شهدت صناعة التمويل الصغير نمواً خلال السنوات القليلة الماضية إذ شهدت هذه الصناعة إقامة ما يقرب من (10000) مؤسسة للتمويل الصغير عبر العالم بمجموع معاملات قدرها (50) مليار دولار أمريكي وتتصف مؤسسات التمويل الصغير في المنطقة العربية بأنها مؤسسات غير رسمية في أغلب الأحيان ويمثل الإقراض الجماعي والتضامني والفردية من منهجيات الإقراض في المنطقة العربية إما منتجات التمويل في هذه المؤسسات فتشكل القروض الصغيرة غالبية محافظ القروض وقد بدأت مؤسسات التمويل الصغير في تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات المالية الأخرى كالقروض الاستهلاكية وقروض السكن والتعليم والقروض الموسمية وكذلك المنتجات الإسلامية مثل المراقبة والمضاربة وإن كانت بنسبة ضئيلة جداً ومن أهم هذه المؤسسات مصرف الأمل في اليمن وفي فلسطين صندوق التنمية الفلسطيني والمصارف الإسلامية العاملة في السودان ولقد حققت مؤسسات التمويل الصغير في المنطقة العربية أرباحاً في عام (2009) إذ بلغ معدل العائد على الأصول (3.4%) ورغم ذلك لا يزال التمويل الصغير محدوداً إذ إنه لم يغطي الفقراء العالم الذين يقدرون

(1) Eoin Wenn for Trocaric, what is Micro Finance, 2005, P1, [www.dochas.ic/shared/Files/2/mico/Finance](http://www.dochas.ic/shared/Files/2/mico/Finance).

(2) Asian Development Bank, Finance for the poor: Micro finance Development strategy, 2009, II.

(3) سلمان ناصر وعواطف محسن، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة دراسة لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الجزائر، 2013، ص 302.

(4) عصام عبد الوهاب بوب وكمال الدين محمد، دور التمويل الأصغر في تطوير المشروعات الصغيرة: تجربة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، السودان، 2014، ص 7.

[www.microfinance.org](http://www.microfinance.org)  
<http://www.awteha.org>

(5) البوابة العربية للتمويل الأصغر  
(6) المؤسسة الوطنية للتمويل، اليمن

بنحو (3) مليار نصفهم يمكن أن يكونوا متلقين للتمويل الصغير والنصف الثاني قادرين على الدخول في خدمات التمويل الصغير (1) .

## المحور الثاني : أهمية وخصائص التمويل الصغير

### أولاً : أهمية التمويل الصغير

يمكن إيجاز أهمية التمويل الصغير بالنقاط الآتية (2) :-

1. يحتاج الفقراء إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس القروض فقط فهم يحتاجون إلى العديد من الخدمات المالية الملازمة المرنة وذات التكلفة المعقولة مثل خدمات التوفير والتأمين
2. يعد التمويل الصغير أداة قوية لمكافحة الفقر فعندما يصل الفقراء إلى الخدمات المالية يصبح بمقدورهم اكتساب المزيد وبناء أصول وحماية أنفسهم ضد الصدمات الخارجية فاستخدام التمويل الصغير ينقل الفقراء من التخطيط اليومي إلى التخطيط المستقبلي .
3. يهتم التمويل الصغير ببناء مؤسسات مالية دائمة إذ إن الفقراء يحتاجون إلى مؤسسات مالية تقدم خدماتها على أساس مستمر .
4. إن التمويل الصغير يعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة وتحقيق نمط متوازنة بين جميع أقاليم الدولة وزيادة حجم الاستثمارات وزيادة فرص العمل وإزالة الفوارق .
5. يساعد التمويل الصغير على تمكين النساء إذ إن النساء هن المسؤولات عن تربية أطفال لذا فإن فقر النساء يؤدي إلى النقص في النمو لأطفالهن .
6. التمويل الصغير يساعد في توفير فرص العمل إذ إنه يقوم بتمويل الصناعات الصغيرة التي تتميز بارتفاع كثافة العمل إلى جانب ذلك فإن التمويل الصغير يساهم في خلق كوادر إدارية وفنية من خلال قدرته على التجديد والابتكار .
7. أن التمويل الصغير يساعد على بناء أنظمة تخدم الفقراء غير المشمولين بالخدمات المصرفية التي تقدمها المؤسسات المالية .

### ثانياً : خصائص التمويل الصغير

يتميز التمويل الصغير بأنه مبلغ من المال يكون صغيراً ومرناً وسريعاً ويمنح في أغلب الأحوال بدون ضمانات عينية وهو لذلك يستوجب معرفة طالب القرض بصفة مباشرة وشخصية من قبل المؤسسة المانحة للقرض أو المنتفع وجدوى النشاط ويمكن أن يكون القرض بمبالغ متزايدة ومتتالية حسب درجة نجاح المشروع ولذا يمكن تحديد خصائص التمويل الصغير بالنقاط الآتية (3) :-

1. التمويل الصغير مبني على المعلومات إذ يجب جمع معلومات كافية عن الزبون ونشاطه لتحديد مدى نجاحه وقدرته على السداد ووفائه والتزامه في تسديد القروض .
2. الدفع المبسط لإقسط القروض كأسلوب الدفع الأسبوعي أو الشهري أو أسلوب الدفع اليومي.
3. التمويل الصغير يشمل عملية تعليمية للعملاء أذ يخرج الفقراء من دائرة الفقر وهو بالتالي تمويل تنموي يعمل على تغيير سلوك المتعلمين في اتجاهات إيجابية .
4. خدمات ملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة.

(1) عمران عبد الحكيم وغازي محمد ، برامج التمويل الأصغر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، 2010 ، ص 6 .

(2) أنظر في ذلك كل من :-

- معهد علوم الزكاة ، دورة تدريبية عن التمويل الأصغر ، السودان ، 2010 ، ص 15-16 .

- سعيد مجدي ، تجربة بنك الفقراء ، دار العلوم ، لبنان ، 2007 ، ص 15 .

(3) معهد العلوم ، دورة خدمات التمويل الأصغر ، مصدر سابق ، ص 16 .

## المبحث الثاني أساليب التمويل الصغير

ليس هناك شك في أن جميع المشاريع الصناعية على مختلف المستويات سواء الجديدة منها أو القديمة تحتاج للتمويل المناسب سواء كان التمويل من مصادر المدخرات الشخصية أو الاقتراض من المصارف التجارية أو المتخصصة أو من مصادر أخرى سواء كانت مؤسسات مدعومة من قبل الحكومة أو الجهات الغير الرسمية .

### المحور الأول : نظام التمويل الذاتي

يُعد نظام التمويل الذاتي السمة الرئيسية لتمويل المشاريع خصوصاً الصغيرة بمعنى أن رأس المال المقدم يكون من قبل صاحب المشروع نفسه نتيجة الادخارات الشخصية أو بيع الأصول أو الموجودات المملوكة أو من خلال الاقتراض أو الاستدانة من الأقرباء أو الأصدقاء أي الاعتماد على القدرات التمويلية والإمكانات الذاتية لغرض توفير السيولة اللازمة بهدف إنشاء مشروع جديد لذا قد يلجأ المستثمر إلى التضحية بإحدى الأصول التي يمتلكها وتتمثل هذه الأساليب في :-

#### أولاً : الادخارات الشخصية(1)

يعد أحد أساليب التمويل اللازمة للحصول على الأموال اللازمة لتمويل احتياجات المؤسسة إذ تعتمد المشاريع على نفسها في تمويل احتياجاتها وهي أمثل طريقة لما لها من أهمية من ناحية الاستقلالية المالية والربحية إذ يقلل هذا التمويل من التكاليف وهنا يعتمد صاحب المشروع على مدخراته الخاصة قبل أن يلجأ إلى التمويل الخارجي وذلك لتخفيض المخاطر لعدم رغبته مشاركة الغير في امتلاك الأصول والعمل .

#### ثانياً : الشركاء والمساهمون في الشركة

يمكن الحصول على المبالغ لتمويل حقوق الملكية عن طريق مشاركة عدد من الشركاء أو عن طريق تحويل المشروع إلى شركة وإصدار الأسهم لذا يمكن توفير مبالغ أكبر أما عن طريق الشركاء أو الاقتراض بسبب مساهمة المشاركين في ضمان المبالغ التي يتم اقتراضها من الغير .

#### ثالثاً : الأرباح المحتجزة

يمكن لصاحب المؤسسة الصغيرة تمويل عمليات التوسع ذاتياً عن طريق ما يحتجزه من أرباح أو من خلال الأموال التي يحتجزها في صورة مخصصات أو احتياجات أو عن طريق سحب الأموال المملوكة لصاحب المؤسسة ذاتها والمستثمر في شكل ودائع أو أوراق مالية أو عقارات(2).

#### رابعاً : الاقتراض من الأهل والأقارب(3)

عند بداية الاستثمار أو عند توسعه يقوم الأفراد باستخدام مدخراتهم الشخصية لتمويل مشاريعهم وفي ظل عدم كفايتها يلجؤون إلى الأهل والأقارب والأصدقاء للاقتراض وسد عجزهم المالي إلا أن الاقتراض يترتب عليه نتائج سلبية تؤدي إلى التدخل والخلط بين العلاقات الشخصية وعلاقات العمل وقد تؤدي إلى اتخاذ قرارات عكسية تؤثر على استقلالية المؤسسة.

## المحور الثاني : مصادر التمويل الحكومية وغير الحكومية

### أولاً : مصادر التمويل الحكومية

تُعد مصادر التمويل الحكومية من أهم مصادر تمويل المشاريع الصغيرة خصوصاً في حالة اعتماد خطة تنمية اقتصادية شاملة قومية شاملة في مجال إنشاء وتنمية هذا القطاع كأسلوب ووسيلة لتشغيل الأيدي العاملة أي كاستراتيجية معتمدة من قبل الدولة لتنمية هذا القطاع وهذا يؤدي إلى خلق حافز لدى أفراد المجتمع لغرض القيام بعملية الاستثمار والدخول في مجال إقامة المشاريع بشكل واسع ويمكن الإشارة إلى نموذج (هارود - دومار) الذي يؤكد في أن تجميع رأس المال يلعب دوراً مزدوجاً في الاستثمار فهو يولد دخلاً وفي الوقت نفسه يزيد من القدرة الإنتاجية ومن ثم عملية تراكم رأس المال.

- (1) فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، دار الورق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004 ، ص 185.
- (2) رابح خوري ورقية حساني ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها ، مصدر سابق ، ص 97.
- (3) منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ، دار الفكر للنشر ، القاهرة ، 2000، ص 17 .
- (4) المصدر نفسه ، ص 20 .



ويمكن تقسيم أساليب تمويل الحكومة إلى:-

1. المصارف التجارية الحكومية تعد المصارف التجارية المصدر الأساسي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم القروض اللازمة لها لمواجهة احتياجاتها التمويلية.
2. الوزارات ذات العلاقة ( الصناعة ، والزراعة ، والعمل ، وغيرها)
3. المصارف المتخصصة (المصرف الصناعي ، الزراعي ، التعاونيات) ويمكن لهذه الجهات التمويلية الحكومية أن تقوم بالتمويل اللازم لإقامة المشاريع وفق شروط معينة .

ثانياً : مصادر التمويل غير الحكومية

تنقسم مصادر التمويل غير الحكومية (قطاع خاص) من حيث التنظيم إلى قطاع منظم وقطاع غير منظم وأن درجة الاعتماد إحدى هذه القطاعات ترتبط بحسب درجة التقدم المصرفي المحلي وتطور المجتمع وعلاقاته الاجتماعية الترابطية بين أفرادها(1)

ولهذا تنقسم مصادر التمويل غير الحكومية إلى :-

1- مصادر التمويل ضمن القطاع المنظم وتشمل (2) :-

- أ- المصارف التجارية والاستثمارية والمصارف الإسلامية
- ب- منظمات التمويل الأهلية المحلية لدى الدوائر الحكومية وذلك من خلال قيام الوارات والمؤسسات التابعة للحكومة بتقديم الدعم والتمويل ويمكن أن يكون شكل التمويل نقدياً أو بشكل عيني والمقصود هنا أن التمويل يتم من خلال تقديم رأس المال بصورة مباشرة بشكل نقدي أو من خلال تقديم ائتمانات نقدية والتي تشمل :-

- الائتمان النقدي بالسحب على المكشوف

- السلف

- القروض وتنقسم إلى (3) :-

- القروض قصيرة الأجل

- القروض متوسطة الأجل

- القروض طويلة الأجل

2- مصادر التمويل ضمن القطاع غير المنظم (السوق غير الرسمية) وينتشر هذا المصدر التمويلي بشكل واضح في البلدان النامية ويأتي من حيث الأهمية في تمويل المشاريع الصغيرة في المرتبة الثانية وربما الأولى أحياناً ونجد في البلدان النامية لا تساهم السوق الرسمية للإقراض في تمويل هذا النوع من المؤسسات إلا بنسبة (1%) تقريباً وذلك حسب إحصائيات البنك الدولي(4) وتلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى هذا المصدر التمويلي بسبب عدم كفاية الموارد الذاتية وتمنح هذه السوق قروض صغيرة وفترات قصيرة وبأسعار فائدة تحسب على الأيام والأشهر وبمعدلات الفائدة السائدة في السوق الرسمي عن السنة الكاملة وذلك لعدم وجود ضمانات وكذلك حسابات رسمية لدى المؤسسات المالية الرسمية وبالتالي يصبح المعدل السنوي للفائدة في السوق غير الرسمية مرتفع بشكل كبير مما يشكل عبئاً ثقيلاً جداً على المؤسسات الصغيرة مما يجعل كثيراً من هذه المؤسسات تقع تحت وطأة الديون(5).

المحور الثالث : مصادر التمويل الدولية

تعد مصادر التمويل الدولية من أهم مصادر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بلدان العالم المختلفة وبالأخص في حالة عدم كفاية الإمكانيات الذاتية والحكومية للبلدان من توفير التمويل اللازم لإقامة تلك المشاريع ويمكن تقسيم مصادر التمويل الدولية إلى (6) :-

أولاً : الاستثمارات الخارجية

تنقسم هذه الاستثمارات إلى مباشرة أي بمعنى استقدام رؤوس أموال خارجية إلى داخل الدولة التي يجري الاستفادة منها في ظل إقامة المصنع على أراضيها ويكون المشروع مملوكاً للجهة التي قامت بتمويل المشروع أو تكون على شكل استثمارات غير مباشرة وذلك عن طريق الاستثمار في الأسواق المالية المحلية

(1) محمد عبد الحليم عمر ، التمويل عن طريق القنوات الغير رسمية ، الدورة التدريبية حول تمويل الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغربية ، الجزائر ، 2003 ، ص 25.

(2) ثريا الخزرجي ، برنامج مفتوح لتمويل المشاريع الصغيرة في العراق ، المؤتمر العلمي السابع لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد ، 2005 ، ص 299 .

(3) محمد صالح الحناوي ومحمد فريد الصحن ، مقدمة في المال والأعمال ، دار الجامعية ، مصر ، 1999 ، ص 82.

(4) عبد الغفور حنفي ورسمية قرباقص ، أساسيات الاستثمار والتحويل ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1999 ، ص 39 .

(5) عبد الغفور عبد السلام وآخرون ، إدارة المشروعات الصغيرة ، دار الصفاء للطباعة والنشر ، عمان ، 2001 ، ص 70 .

(6) مراد فالح مراد ، المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، 2008 ، ص 23.

وترتبط الاستثمارات الخارجية بمدى الانفتاح الاقتصادي للدولة المعنية على العالم الخارجي والتسهيلات الاستثمارية من خلال التشريعات القانونية وتهيئة المستلزمات المطلوبة من تطور الجهاز المصرفي وتذليل العقبات التي تعرقل سير الأعمال داخل الاقتصاد .

#### ثانياً : القروض

وهي تقدمها البلدان إلى الهيئات المحلية داخل الدولة لغرض مساعدتهم في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويقدم القرض بنسبة فائدة قليلة نسبياً وعادة ما يتم تقديم القروض بشروط معينة تخدم اتجاهات محدودة تفرضها الدولة المانحة للقرض كأن تكون على سبيل المثال تقديم قرض لتمويل مشاريع تخدم القطاع الصناعي .

#### ثالثاً : المساعدات الخارجية (المنح)

يكون تعامل البلدان المانحة للمساعدات مشابه لمبدأ تقديم القروض بين البلدان نفسه إلا أن الاختلاف يكون في أن المساعدات تمنح بدون استرداد ولا يترتب عليها أي تكلفة مادية .

### المبحث الثالث

#### تطور وأهمية التمويل الصغير في ظل تشدد القطاع المصرفي في العراق

باتت الحكومة عاجزة عن توفير فرص العمل اللازمة للحد من ظاهرة البطالة لأسباب منها عدم القدرة على استيعاب الخريجين الجدد أو لقلّة رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار في المشاريع الجديدة وغيرها ولا يتمكن القطاع الخاص من سحب فائض الأيدي العاملة لتواضع أدائه في العراق في الوقت الذي أثبتت فيه التجربة العالمية نجاحها في الحد من ظاهرة البطالة وذلك من خلال إنشاء المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر .

#### المحور الأول : بداية وتطور التمويل الصغير في العراق

لقد ظهرت مؤسسات التمويل الصغير في العراق باعتبارها مؤسسات مالية وسيطة مبنية على الطلب الفعال وهي توفرها متوسطاً بدلاً عن الافتراض من المؤسسات المالية الرسمية التي يتعذر الوصول إليها .

#### أولاً : بدايات التمويل الصغير في العراق

بدأ نشاط التمويل الصغير في العراق عام (2003) بشكل أساس لمساعدة ضحايا الحرب والعنف وبنات الآن المزود الوحيد لخدمات القطاع المالي المستدام للفقراء الذين لم يحصلوا على تمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (1) ، لذا دعمت الوكالة الأمريكية للتنمية تطوير مؤسسات التمويل الصغير مثل مؤسسة الإسكان التعاوني الدولية (CHF) والثقة المدعومة من قبل منظمة التنمية الاقتصادية IACDI VOCA والإغاثة الدولية بإنشاء عمليات التمويل الصغير للأعوام (2003 و 2004) و (2006) على التوالي من خلال التمويل الذي تم الحصول عليه من حكومة الولايات المتحدة ومع ذلك اقتصر عملها على المناطق التي تتمتع باستقرار نسبي في وسط وجنوب العراق ومحافظات إقليم كردستان (2) وخلال المدة من عام (2004-2008) قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بإنشاء مشروع ازدهار للتنمية الاقتصادية في المحافظات والذي نفذته مجموعة لويس بيرجر للتنمية بالتعاون مع الحكومة الأمريكية وقوات التحالف في أواخر عام (2006) لإنشاء مؤسسات محلية للتمويل الصغير لضمان وجود مؤسسة تمويل صغير على الأقل في كل محافظة لتمكين نمو القطاع الخاص ولدعم تنمية مؤسسات التمويل الصغير المحلية إذ ارتأت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إيجاد مؤسسات محلية تخدم المجتمعات من خلال إستراتيجيات لتقديم قروض مقبولة محلياً وسد الفجوة الخاصة بالسوق والتي لم يستطع اللاعبون الرئيسيون وهم الحكومة والمؤسسات المالية الرسمية تلبية احتياجاتها وقد قام مشروع أزدهار التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتقديم منح رأس المال لإنشاء مؤسسات التمويل الصغير ومن هذه المؤسسات منظمة البشائر للتمويل الصغير والتي تأسست في بغداد عام (2006) وتلتها منظمة الأمان في كركوك في العام نفسه واعتماداً على هذا النموذج قام مشروع ازدهار بتقديم المساعدة لإنشاء عدة مؤسسات التمويل الصغير في باقي محافظات العراق وفي تشرين الثاني من عام (2006) عقد أول مؤتمر عراقي للتمويل الصغير بحضور ممارسين للمهنة وجهات مانحة وأشخاص مهتمين لتقييم صناعة التمويل الصغير في العراق ووضع الخطوط العريضة للقضايا التي

(1) Shahzad Siddiqui and Tariq Muinddin , Islam Warzone : Murabana microfinance in Mesopotamia (2010) , P10 www.abrahamsllp.com

(2) وضع صناعة التمويل الأصغر في العراق ، برنامج التنمية الاقتصادية للمحافظات ، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، 2012 ، ص 4 .



تواجه هذه الصناعة في الوقت الحاضر وطبقاً لتصريحات الحكومة العراقية فإن التمويل الصغير بات معترفاً به بين صانعي السياسات كأداة فعالة لمكافحة الفقر وتمكين النمو الاقتصادي (1) .

### ثانياً : تطور التمويل الصغير في العراق بعد عام (2003)

كما ذكرنا في الفقرة السابقة بدأ التمويل الصغير في العراق بعد عام (2003) بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية من خلال برنامج ازدهار ويله برنامج التجارة وكلاهما يمثلان فرعين هامين في مجال التمويل والدعم للمؤسسات ، وتضم صناعة التمويل الصغير أربع عشرة مؤسسة للتمويل الصغير والتي تعمل في جميع المحافظات وخلال النصف الأول من عام (2015) قدرت المحفظة التراكمية لها بقيمة إجمالية وصلت إلى (144) مليون دولار أمريكي أي ما يعادل (71) مليار دينار عراقي وقد أنفقت على هذه الصناعة منذ تأسيسها أكثر من (453) مليون دينار على شكل قروض وقد حققت مؤسسات التمويل الصغير في العراق معدلًا طموحاً للنمو والتأثير الاجتماعي والاقتصادي في أولئك المستفيدين من خدمات التمويل الصغير (2) . واعتباراً من عام (2003) إلى نهاية عام (2015) تم صرف أكثر من (700) ألف قرض بقيمة تزيد عن مليار وثمانمائة مليون دولار وقد بلغ عدد المقترضين النشطين حتى نهاية عام (2015) أكثر من (75) ألف مقترض مقارنة (63000) عميلاً نشطاً عام (2010) وبمعدل سداد 99% محفظة معرضة للخطر لمدة تزيد عن (30) يوماً بنسبة (1%) ، كما وبلغ رأس المال المستثمر في صناعة التمويل الصغير في العراق منذ عام (2003) إلى (2015) (133) مليون دولار منها (97) مليون دولار عبارة عن منح من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (3) .

### المحور الثاني : أهمية التمويل الصغير في ظل تشدد القطاع المصرفي العراقي

أن القطاع المالي عندما يكون شاملاً فإنه يؤدي إلى تخصيص الموارد بكفاءة وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم الاستثمار وارتفاع مستوى النمو الاقتصادي وبالتالي فإن هذا القطاع يساهم في تقديم خدمات مالية رسمية من أجل رفع المستوى المعاشي ويشجع على الأنشطة المدرة للدخل .

### أولاً : تشدد القطاع المصرفي العراقي في منح القروض

بلغ عدد المصارف العاملة في العراق عام (2015) (57) مصرف و تتمثل بالمصارف الحكومية وعددها (7) مصارف تتوزع بين تجارية ومتخصصة ، و (50) مصرف خاصاً تنقسم إلى (24) مصرف تجاري و(8) مصارف إسلامية و (18) مصرف أجنبي ، وقد ارتفعت مجموع رؤوس أموال المصارف التجارية إلى (15.1) تريليون دينار مقارنة بعام (2014) والتي كانت (9.1) تريليون دينار وتركزت نسبة الزيادة في رؤوس أموال المصارف الخاصة فسجلت نسبة نمو تبلغ (4.2) ، وبالنسبة للأهمية النسبية لرؤوس الأموال فقد استأثرت المصارف التجارية على النسبة الأكبر والبالغة (56.1%) تليها المصارف الحكومية لتسجل نسبة (22.2%) ثم المصارف الإسلامية بالنسبة (18.7%) أما المصارف الأجنبية فسجلت النسبة الأدنى والبالغة (3%) من إجمالي رؤوس الأموال المصارف وأن نسبة رأس مال الجهاز المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (5.3%) مما يعني أن الجهاز المصرفي ما زال متواضعاً في هيكلته وعدم قدرته على تمويل المشاريع الاستثمارية التي تخدم الاقتصاد (4) .

(1) Kathryn Busardo, Iraq : Microfinance Strategy, George Mason University, P9  
http://journals.gmu.edu.org

(2) The Legal and regulatory France work For microfinance in Iraq , world bank –CGOP  
2015 , P10

(3) مؤتمر سنابل للتمويل الصغير ، بيروت ، 2015 .

(4) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي ، 2015 ، ص 45.

## جدول (1)

الأهمية النسبية للائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص من إجمالي الائتمان مليار دينار

| السنة | الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية | الائتمان المصرفي للقطاع الخاص | نسبة الائتمان للقطاع الخاص من إجمالي الائتمان % |
|-------|--------------------------------------|-------------------------------|-------------------------------------------------|
| 2005  | 1152                                 | 923                           | 80.1                                            |
| 2006  | 2640                                 | 1873                          | 70.1                                            |
| 2007  | 3442                                 | 2388                          | 89.4                                            |
| 2008  | 4554                                 | 3976                          | 87.4                                            |
| 2009  | 5291                                 | 4646                          | 87.8                                            |
| 2010  | 9385                                 | 8502                          | 90.6                                            |
| 2011  | 12994                                | 11356.3                       | 87.4                                            |
| 2012  | 20763                                | 14642                         | 70.5                                            |
| 2013  | 2357403                              | 1694705                       | 71.9                                            |
| 2014  | 2575504                              | 1774501                       | 68.9                                            |

المصدر : تم أعداد الجدول استناداً إلى :-

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي للسنوات (2005- ص 45) ، (2007- ص 35) ، (2008- ص 68) ، (2009- ص 62) ، (2013 - ص 125) ، (2014- ص 112-120) .
- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية للسنوات (2005- ص 41) ، (2007- ص 35) ، (2010- ص 30) ، (2011- ص 29) ، (2013- ص 82) .

كما يلاحظ من الجدول انخفاض نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي إذ لم تتعد (68.9%) وذلك عام (2014) بعد أن كانت (80.1 %) عام (2005) هذا الانخفاض في النسبة راجع إلى انخفاض حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والذي انعكس أيضاً على نسبة نصيب الائتمان المصرفي للقطاع الخاص من إجمالي الائتمان إذ انخفضت هذه النسبة من (90.6%) عام (2010) إلى (68.9%) عام (2014) أنظر جدول (1) ومن المؤكد أن هذا الانخفاض انعكس بشكل أو بآخر على تمويل المشاريع الصغيرة في العراق .

## جدول (2)

نسبة الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق لمدة (2005- 2014)

مليار دينار

| السنة | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية | نسبة الائتمان المصرفي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي % | نسبة الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي % |
|-------|-----------------------------------------|-----------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------|
| 2005  | 411157                                  | 0.2                                                             | 0.3                                                                    |
| 2006  | 95588                                   | 1.9                                                             | 2.8                                                                    |
| 2007  | 107828.5                                | 2.2                                                             | 3.2                                                                    |
| 2008  | 155635.5                                | 2.6                                                             | 2.9                                                                    |
| 2009  | 139330.2                                | 3.3                                                             | 3.8                                                                    |
| 2010  | 162064.5                                | 5.2                                                             | 5.8                                                                    |
| 2011  | 217327.1                                | 5.2                                                             | 6                                                                      |
| 2012  | 251907.6                                | 5.8                                                             | 8.2                                                                    |
| 2013  | 271091.8                                | 6.3                                                             | 8.7                                                                    |
| 2014  | 260610.4                                | 6.8                                                             | 9.9                                                                    |

المصدر : تم أعداد الجدول استناداً إلى :-

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي للسنوات (2005- ص 6) ، (2007- ص 4) ، (2008- ص 59) ، (2009- ص 53) ، (2013- ص 125) ، (2014- ص 112-120) .
- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة السنوية ، للسنوات (2005- ص 22) ، (2007- ص 25) ، (2008- ص 27) ، (2009- ص 29) ، (2010- ص 30) ، (2011- ص 29) ، (2013- ص 82) .

على الرغم من زيادة رؤوس أموال المصارف التجارية لازالت نسبة الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية إلى الناتج المحلي متواضعة إذ لم تتعدى (9.9%) وذلك عام (2014) بعد أن كانت (0.3%) عام (2005) وهذه النسبة على وفق المعايير الدولية تعد منخفضة جداً بالمقارنة مع إعادة بناء اقتصاد أنتاجي كما تعبر هذه النسبة عن صغر سوق الائتمان في النشاط التمويلي للبلاد . يضاف إلى ما تقدم أن العديد من المصارف جديدة ولديها مهارات غير كافية في تحليل مخاطر الائتمان في بعض القطاعات وأجراء العمليات وتحليل التدفق النقدي إضافة إلى العقبات الأخرى ومنها القروض بشروط سداد قصيرة جداً

إذ لا يمكنها استيعاب الاستثمارات على المدى الطويل والضمانات العالية المطلوبة والتي تتجاوز (150%) من المبالغ القروض إضافة إلى ذلك أن التمويل الصغير في العراق يواجه عقبة الضمانات إذ إن الجهاز المصرفي في العراق يعمل على منح القروض على أساس ضمانات عينية وهو ما أدى استبعاد (95%) من سكان مما شكل كابحاً شديداً لوظيفة التنمية القطاع الخاص في العراق (1) لذلك ينظر القطاع المصرفي للمشاريع الصغيرة على أنها غير مؤهلة نتيجة لارتفاع المخاطر وارتفاع تكاليف المعاملات والحاجة إلى وضع شروط مرنة لتمويل المشاريع الصغيرة التي تعتمد على المعرفة إضافة إلى ارتفاع تكلفة القرض (2).

### جدول (3)

مقارنة مؤسسات التمويل الصغير والمصارف التجارية في العراق لعام (2015)

| المؤشرات         | مؤسسات التمويل الصغير                                                                                                                                     | المصارف                                                                           |
|------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------|
| العدد            | (8) مؤسسات تمويل صغير فاعلة (من 12)                                                                                                                       | 7 مصارف تابعة للدولة (47) مصرفاً خاصاً                                            |
| عدد الفروع       | حوالي (85) فرعاً                                                                                                                                          | (391) مصرفاً تابع للدولة و(383) مصرفاً خاص                                        |
| حجم القرض        | من (500) إلى (25) ألف دولار                                                                                                                               | (15) ألف دولار للمشاريع الصغيرة والمتوسطة                                         |
| فترة السداد      | (18) شهر                                                                                                                                                  | عادة ما تكون أقل من عامين                                                         |
| متطلبات الضمانات | 1. ضمانات من موظفين حكوميين.<br>2. المجموعات التضامنية نظيراً للنظير                                                                                      | عادة ما يكون ضماناً مادياً إذ كان القرض أكبر من (10) – (15) ألف دولار             |
| الخدمات المقدمة  | 1. قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة<br>2. قروض صناعات زراعية<br>3. قروض أسكان<br>4. قروض تجارية<br>5. قروض سيارات أجرة<br>6. قروض دراسية<br>7. القرض الحسن | السحب على المكشوف والتمويل التجارية والودائع والتحويلات المالية والقروض والضمانات |

The Legal and regulate org Framework for Microfinance in Iraq , World Bank –CGA 2015 ,P7 .

والجدول (3) يقارن بين المصارف ومؤسسات التمويل الصغير العاملة في العراق من حيث حجم القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة وفترة السداد وتنوع الخدمات المقدمة ومتطلبات الضمانات التي تعد أحد أهم العقبات أمام أصحاب المشاريع الصغيرة إذ يلاحظ من خلال هذا الجدول أن المصارف التجارية عادة ما تطالب صاحب المشروع بضمان مادي إذ كان القرض أكبر من (15) ألف دولار وبخلاف مؤسسات التمويل الصغير التي تكتفي بضمانات من موظفين حكوميين أو مجموعات التضامنية وعلى الرغم من ذلك توجد العديد من شركات التمويل الصغير مثال على ذلك الشركة العراقية للكفالات المصرفية وهي كشركة مالية غير مصرفية ذات مسؤولية محدودة تعمل بموافقة البنك المركزي العراقي ، وفي عام (2009) أقرت الهيئة العامة التحول إلى شركة مساهمة من خلال زيادة رأس المال ودخول مساهمين جدد استناداً إلى موافقة البنك المركزي العراقي ودائرة مسجل الشركات بموجب أحكام قانون الشركات رقم (21) لعام (1997) (3). تهدف الشركة المصرفية إلى دعم عملية الإقراض المصرفي (التجاري) للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الضمان لجزء مهم من القرض وتعزيز الفرص أمام المشاريع للوصول إلى مصادر التمويل ، تقوم الشركة بتقديم خدمات ضمان القروض إلى نسبة أقصاها (75%) من قيمة القرض المعتمد من المصرف المشارك والذي تتراوح قيمته ما بين (5000- 50000) دولار أو ما يعادلها بالعملة العراقية وتبلغ مدة تسديد القرض من خمسة أعوام كحد أقصى إلى عام واحد كحد أدنى ويكون نظام السداد بما يتفق مع التدفقات النقدية للمشروع كما أن الشركة تفرض رسوم ضمان قدرها (2%) سنوياً على الجزء المضمون من القرض (4). وقد حددت الشركة القروض التي تقدمها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على النحو الآتي (5) :-

- (1) نبيل جعفر عبد الرضا ، المشاريع الصغيرة في العراق
- (2) سلمان محمد شناوة ، المشاريع الصغيرة في العراق
- (3) البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق ، قسم بحوث السوق المالية ، 2013 ، ص 61.
- (4) الشركة العراقية للكفالات المصرفية ، التقرير السنوي ، بغداد ، 2013 ، ص 18.
- (5) علي فريد عبد الكريم ، سياسات دعم وتمويل المشاريع الصغيرة في العراق ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاستثمارات ، بغداد ، 2012 ، ص 29 .

1. المشاريع الناجحة التي يزيد عمرها عن عامين .
  2. القروض المؤهلة هي القروض الخاصة باكتساب رأس مال عامل وأصول ثابتة .
  3. ويتم عملية سداد لكل أنواع القروض بصورة شهرية .
  4. يجب أن تحمل القروض سعر الفائدة السائد في السوق كما هو محدد من قبل الشركة .
  5. يجب أن يكون المشروع مسجلاً في العراق لدى رسمية ذات العلاقة<sup>(1)</sup> .
- وقد بلغ رأس مال الشركة (7.9) مليار دينار عراقي منذ عام (2010) لغاية عام (2015) الذي تم زيادته بعد أن كان (7) مليار دينار في عام (2009) وقد جاءت هذه الزيادة من خلال الأرباح المتراكمة وعن طريق رسملة رأس المال .
- كما زاد عدد المصارف المشاركة في الشركة إلى (14) مصرفاً عراقياً خاصاً مشاركاً بعد أن كان (11) مصرفاً بنسبة مساهمة بلغت (99,55%) وشركة وساطة مالية واحدة بنسبة مساهمة (0,28%) و (16) شخصاً مساهماً بنسبة مساهمة (0,17%) في عام (2015)<sup>(2)</sup> .
- وكان التوزيع الجغرافي للقروض المضمونة منذ بداية عمل الشركة (2006) لغاية (2015/12/31) كما موضح في أدناه :
- تصدرت محافظة بغداد المرتبة الأولى لعدد القرض المضمونة البالغة (5724) قرصاً مضموناً ، والتي بلغت أهميتها النسبية (47%) ، تليها المحافظات في إقليم كردستان ، حيث بلغ عدد القروض المضمونة في محافظة السليمانية (1148) قرصاً مضموناً تليها محافظة أربيل (956) قرصاً مضموناً .
- وفي ما يخص المحافظات الشمالية الباقية يتراوح العدد فيها بين (66- 202) قرص مضمون ، بأهمية نسبية (6.2%) ، تليها المحافظات الجنوبية بعدد يتراوح بين (136- 359) قرصاً مضموناً بأهمية نسبية (7.9%) ، يتراوح العدد في المحافظات الوسطى بين (247- 700) قرص مضمون بأهمية نسبية (21.5%)<sup>(3)</sup> .

#### جدول (4)

القروض المضمونة من قبل شركة الكفالات المصرفية حسب القطاعات للمدة (2007 – 2015)

| السنة   | تجاري | سياحي | خدمات | صحي | صناعي | إنشاءات | زراعي | المجموع |
|---------|-------|-------|-------|-----|-------|---------|-------|---------|
| 2007    | 2     | 3     | 12    | 1   | 10    | 6       | 4     | 38      |
| 2008    | 28    | 1     | 70    | 2   | 35    | 4       | 3     | 143     |
| 2009    | 602   | 34    | 261   | 40  | 245   | 4       | 21    | 1207    |
| 2010    | 519   | 23    | 415   | 22  | 264   | 0       | 7     | 1250    |
| 2011    | 809   | 39    | 909   | 23  | 177   | 0       | 5     | 1962    |
| 2012    | 922   | 49    | 1946  | 21  | 144   | 199     | 3     | 3284    |
| 2013    | 1487  | 42    | 809   | 23  | 130   | 365     | 9     | 2865    |
| 2014    | 608   | 4     | 224   | 14  | 44    | 176     | 6     | 1076    |
| 2015    | 93    | 4     | 218   | 6   | 7     | 18      | 6     | 352     |
| المجموع | 5070  | 199   | 4864  | 152 | 1056  | 772     | 64    | 12177   |

المصدر : شركة الكفالات العراقية ، التقرير السنوي لعام (2015) ، بغداد ، 2015 ، ص 61.

نلاحظ من الجدول (4) نتائج أعمال الشركة منذ تأسيسها في عام (2006) ولغاية نهاية السنة المالية (2014) من حيث مساهمتها في القطاعات الاقتصادية ومدى توفير فرص العمل من خلال برنامج القروض الذي تقدمه الشركة .

(1) الشركة العراقية للكفالات المصرفية . <http://www.icpg/iq.com/?a=arh>

(2) البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي ، قسم بحوث السوق ، 2015 ، ص 66.

(3) علي فريد عبد الكريم ، سياسات دعم وتمويل المشاريع الصغيرة في العراق ، مصدر سابق ، ص 30.

## المبحث الرابع

## تأثير التمويل الصغير في العراق ومحددات النمو

في الأعوام القليلة برزت مؤسسات التمويل الصغير في العراق كمصدر مهم لتمويل الأسر ذات الدخل المنخفض وأصحاب المشاريع المحرومين من خدمات المصارف التقليدية ولكن لازال أمام هذه المؤسسات طريق طويل حتى تتمكن من استغلال إمكانياتها وعلى نحو مائل لما موجود البلدان العربية.

## المحور الأول : الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتمويل الصغير في العراق

جاءت المشاريع الصغيرة لتمثل مخرجاً يحتل أولوية متقدمة في اقتصاديات البلدان العربية والإسلامية وذلك لأسباب عديدة فهي في الأجل القصير تمثل حلاً ضرورياً للإسهام في حل مشكلتي البطالة والفقر اللتين تعاني منهما هذه البلدان<sup>(1)</sup> ذلك أن البطالة من المشكلات المستعصية في البلدان العربية إذ تشير الإحصائيات أن عدد عاطلين عن العمل في البلدان العربية بلغ أكثر من (30) مليون عاطل عن العمل حسب إحصائيات عام (2015) وأن هذا العدد سوف يزداد حسب توقعات عام (2016)<sup>(2)</sup>.

أما في العراق فتشير إحصائيات البنك الدولي عام (2014) حول البطالة إلى أن نسبة البطالة في العراق تقدر بـ (23.1%)<sup>(3)</sup> أما معدل الفقر في العراق فقد زاد من (30%) عام (2014) إلى (31%) عام (2015) وذلك بسبب زيادة معدلات موجات النزوح والأوضاع الأمنية والأزمة المالية التي يعيشها العراق<sup>(4)</sup>.

لذا قامت مؤسسات التمويل الصغير في العراق بتنوع المنتجات المقدمة للفقراء وبالتالي زيادة عمق الامتداد الجغرافي للخدمات المقدمة وزادت نسبة نفاذ النساء إلى التمويل علماً بأن القروض التي تقدمها مؤسسات التمويل تنقسم إلى ثلاثة أنواع من حيث حجم القروض ، (500) دولار للزبائن من ذوي الفقر المدقع و (5000) دولار كحد أعلى للزبائن المشاريع الصغيرة ومن (500-2500) دولار للزبائن المشاريع الصغيرة ، لذا فإن التمويل الصغير يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توفير فرص عمل وبالتالي تخفيض البطالة<sup>(5)</sup>.

إن اقتصاد الدول يعتمد اعتماداً كبيراً على الاستثمار في المؤسسات الكبيرة والتي غالباً ما تكون تابعة للقطاع العام ولكن هذه الاستثمارات تحتاج إلى المؤسسات الصغيرة سواء لتوفير المواد الأولية أو التسويق الشامل لتغطية حاجات السوق لذا فإن هذه مشاريع التمويل الصغيرة تؤدي إلى توفير المواد الأولية للاستثمارات الكبيرة وتصريف منتجات المؤسسات الكبيرة مما يساعد على زيادة حجم المبيعات وامتصاص فوائدها الأموال العاطلة والمدخرات والعمل على تشغيلها والمشاركة في تدوير عجلة رؤوس الأموال فضلاً عن العمل على تدريب وبناء طبقة قيادية في المجتمعات وزيادة كفاءتها وتطوير الخدمات والمنتجات إلا إن ما يلاحظ في العراق أن هذا النوع من الاستثمارات لم يحظى بالرعاية والاهتمام اللازمين منذ عام (2003) إلى المدة القريبة من أجل تحقيق الإصلاحات الاقتصادية نظراً لاعتماد استراتيجيات التنمية المتتالية على المؤسسات الكبيرة<sup>(6)</sup>.

## المحور الثاني : القيود والتحديات التي تحد من نمو التمويل الصغير

تواجه صناعة التمويل الصغير في العراق العديد من التحديات التي تحد من تحقيق تجربة ناجحة في مجال التمويل الصغير ومن أهم التحديات والقيود التي تواجه نمو التمويل الصغير هي (7) :-

- 1- الاستدامة المالية والتشغيلية : تشير البيانات المتوفرة إلى أن الكفاية الذاتية التشغيلية في العالم العربي بلغت (118%) وهي أقل من المعدل العالمي الذي بلغ (122.8%) وذلك في عام (2003) وبلغ مقدار مؤشر متوسط المؤسسات التمويل الصغير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (123.5%) وذلك عام (2010) ، بينما حققت المؤسسات التمويل الصغير في العراق استدامة تشغيلية بلغت (176%) ويفسر ذلك أن غالبية مؤسسات التمويل الصغير تعتمد على المنح والتبرعات في حين بلغت الاستدامة المالية في العراق (156%)
- 2- الوضع الأمني : إن ترددي الأوضاع الأمنية يشكل عائقاً أمام الوجود الدولي الأوسع نطاقاً في العراق وهذا يؤثر سلباً على قطاع التمويل الصغير ولاسيما أنه من الصعب تحقيق نمو هذا القطاع في بيئة يشوبها النزاعات إذ إن مؤسسات التمويل تكون غير قادرة على تقديم القروض في مناطق قد لا يتمكن فيها الزبون من الدفع .

www.kantakjl.com/fjah/markets.70086.doc  
http://www.ilo.org/beirut/gany.htm

(1) أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة  
(2) منظمة العمل الدولية

(3) تقرير البنك الدولي حول البطالة في العالم ، 2014

(4) وزارة التخطيط العراقية  
http://www.albnkwor.org  
http://www.mop.gor.iq

(5) Stat of Iraq Mic fince, industry economic growth, 2010, P34.

(6) زيادة أبو الفحم ، دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي ، الثقافة للنشر والتوزيع مؤسسة محمد ابن راشد آل مكتوم ، الإمارات ، 2009 ، ط 11 ، ص 53.

(7) أنظر في ذلك كل من :-

- تقرير ميكس (2010) ، لتحليل ومقارنة التمويل الأصغر في العالم العربي ، (2010) ، ص 8.
- أسامة عبد المجيد العاني ، أساليب التمويل الأصغر في العراق الواقع والتحديات ، مجلة بيت الحكمة ، العدد 29 ، بغداد ، (2013) ، ص 81-82.
- محمد عبد الهادي رشيد ، دور حاضنات الأعمال للنهوض بالمشروعات الصغيرة تجارب الدول المختارة مع إشارة خاصة للعراق ، بغداد ، رسالة ماجستير (2011) ، ص 14-15 .



3- ارتفاع مخاطر محفظة الائتمان :- بلغت نسبة المحفظة المعرضة للخطر لأكثر من (30) يوماً كمتوسط في مؤسسات لتمويل العالمية (5.2%) و (2.2%) في العالم العربي عام (2003) وبلغ المؤشر نفسه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2.8%) في عام (2010) في حينها في العراق بلغ هذا المؤشر (6%) عام (2014).

4- المصارف التجارية :- توجد العديد من المعوقات التي تحول دون قيام المصارف من تمويل المشاريع الصغيرة ومنها :-

- أ. ارتفاع الكلفة الإدارية المرتبطة بتنفيذ هذه القروض .
- ب. ارتفاع المخاطر المصرفية لهذا النوع من التمويل مقارنة بالتمويل العادي وعادة ما تلجأ المصارف إلى الابتعاد عن أي نوع من أنواع المخاطر المصرفية التي تكتشف المشاريع الصغيرة تحديد أو المتوسطة بصورة عامة .
- ج. تدني الضمانات اللازمة والكافية التي تقبلها المصارف لتقديم القروض وهذا يؤدي إلى تراجع حجم التمويل المقدم للمشاريع الصغيرة .
- د. الصعوبة التي تواجه المصارف في محاولتها لتسهيل موجودات هذه المشاريع نظراً لانخفاض من جانب وللاعتبارات الاجتماعية من جانب آخر .
- هـ . محدودية الثقافة المصرفية لدى أصحاب المشاريع الصغيرة والتي دفعتهم للابتعاد عن المصارف للحصول على التمويل اللازم لمشروعاتهم.

5- غياب الإطار القانوني للمنظمات غير الحكومية  
يخضع عمل المنظمات غير الحكومية في العراق إلى قانون وتعليمات دائرة المنظمات غير الحكومية المرتبطة بالأمانة العامة لمجلس الوزراء .

وقد تم اعتماد قانون جديد للمنظمات غير الحكومية رقم (12) لعام (2010) وهو يسمح بتسجيل المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية تحت مظلة إشراف دائرة المنظمات الغير حكومية ولا يوجد إشارة صريحة للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التمويل الصغير وفي العام نفسه أعتمد مجلس الوزراء المرسوم رقم (6) بشأن تنفيذ قانون المنظمات غير الحكومية وهو ينص على أنه (يخضع على المنظمات غير الحكومية من ممارسة الأعمال التجارية ) وعلى الرغم من ذلك فإن هذا القانون يسمح بمجموعة من النشاطات التي تتعلق بالتمويل الصغير مثل إنشاء شبكة التمويل الصغير وافتتاح فروع متعددة في جميع أنحاء العراق ومع ذلك يوجد العديد من الأمور التي من شأنها إعاقه عمل مؤسسات التمويل الصغير والتي تشمل :-

1. الضرائب بالنسبة للمنظمات غير الحكومية التي تحصل على إيرادات .
  2. مسألة انتقال الأصول إلى منظمة غير حكومية في حال حل المنظمة الأولى .
- وحسب القانون فإن رأس المال المطلوب لتحويل المنظمات غير الحكومية إلى مؤسسات مالية هو (1.7) مليون دولار للشركات المساهمة و (850000) ألف دولار للشركات ذات المسؤولية المحدودة . (باستثناء ثلاث مؤسسات دولية كبيرة للتمويل الصغير فإن مؤسسات التمويل العراقية غير قادرة على تلبية الحد الأدنى من المتطلبات المنصوص عليها ) .

### المبحث الخامس

### الطلب والعرض على منتجات التمويل الصغير في العراق مقارنة

#### بالبالدان العربية

يظل قطاع التمويل الصغير في العراق أحد أصغر القطاعات وأقلها تطوراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولكن بالرغم من ذلك فقد حقق نمواً وأصبح جزءاً ملحوظاً من صناعة التمويل الصغير في المنطقة بسبب حجم محفظته وزيادة عدد سكانه مما أدى إلى زيادة الطلب والعرض على منتجات التمويل الصغير في العراق .

### المحور الأول : الطلب على التمويل الصغير في العراق

توجد معلومات محدودة حول الطلب على خدمات التمويل الصغير في العراق سواء كانت إنمائية أو ادخارية أو تأمين وغيرها أن التوقعات تشير أنه في ظل وجود (9) مليون عراقي يعيشون تحت خط الفقر عام (2015)<sup>(1)</sup> هناك (2) مليون لديهم أنشطة اقتصادية وحسب الاستقصاء العالمي للشمول المالي لعام (2011 و 2014) فقد قام (11%) من السكان بفتح حساب رسمي في المؤسسات المالية كما تشير التقارير إلى أن الحصول على الخدمات المالية يعد محدوداً بالنسبة لبعض فئات السكان ولا سيما بالنسبة للمرأة والسكان في المناطق الريفية إذ تقدر نسبة الإناث اللواتي يملكن حساباً (7.4%) في عام (2014) مقارنة بـ (14.6%) من الذكور وهو ما يقل عن بقية البلدان في المنطقة<sup>(2)</sup>

(1) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية [www.Jobin.org](http://www.Jobin.org)  
(2) المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية في التسويق الأوسط (2014) [www.Global.Findex.com](http://www.Global.Findex.com)

وتشير الإحصائيات أن هناك فجوة ضخمة بين المواطنين العراقيين من حيث الاقتراض ، إذ بلغت نسبة المقترضين بشكل رسمي (4%) مقارنة مع (65%) قاموا بالاقتراض بشكل غير رسمي ، مما يشير إلى وجود طلب أعلى كثيراً من خارج القطاع المالي الرسمي بالعراق ، وكما اظهر الاستعراض قام به البنك الدولي إن النظام المالي في العراق متخلف بشكل خطير حيث يشكل إجمالي الاقتراض المحلي لقطاع الخاص (6.2%) من إجمالي الناتج المحلي للبلاد وهو ما يقل عن باقي البلدان المنطقة باستثناء اليمن ، وقبل بدأ الصراع مع تنظيم داعش في منتصف عام (2014) كان قطاع التمويل الصغير في العراق مصدر تمويل لنحو (100) ألف رائد أعمال عراقي منخفض الدخل ، ورغم ذلك تمثل هذه النسبة قليلة جداً من أصول القطاع المصرف العراقي (0.25%) مع وجود حوالي (150) مليون دولار من القروض القائمة التي تمنحها مؤسسات التمويل الصغير في كافة محافظات العراق لذا فإن دخول تنظيم داعش قد أثر على عمليات الإقراض بمقدار (15%) من سوق التمويل الصغير وتمثل هذه النسبة أكثر من (20) ألف عميل نشط و (22) مليون دولار من القروض القائمة و (42) ألف فرصة عمل مفقودة وعلى الرغم من ذلك فإن مؤسسات التمويل الصغير تسجل طلب مرتفع على القروض والخدمات المالية<sup>(1)</sup>.

## المحور الثاني : عرض التمويل الصغير في العراق

ذكرنا سابقاً أن الائتمان المصرفي في العراق منخفض أنعكس على مستوى التمويل الصغير، وفي عام (2012) أعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أنه تم صرف (73323) قرصاً بمعدلات فائدة مدعومة بين (0%) و(2%) ما بين عامين (2007 و2009) وخلال النصف الأول من عام (2015) قامت (8) مؤسسات غير حكومية للتمويل الصغير من أصل (12) مؤسسة تم تأسيسها من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لخدمة (82128) عميلاً نشطاً في كافة أنحاء العراق

إن صناعة التمويل الصغير في العراق ما زالت بيد منظمات غير حكومية دولية أو شركاتها المحليين وتدير أكبر مؤسستي للتمويل الصغير في العراق مؤسسة (CHF) ومؤسسة الثقة لتمويل المشاريع الصغيرة كما أن غالبية مؤسسات التمويل الصغير في العراق اعتمدت على المنح في الماضي فلم تقدم أي منح منذ عام (2012) لذا التجات مؤسسات التمويل الصغير للحصول على رأس المال عن طريق الأسهم أو تلقي الودائع من بعض المستثمرين الدوليين.

وبالرغم من الظروف الصعبة استطاعت مؤسسات التمويل الصغير من أن تحافظ على جودة محفظتها مقارنة بتدهور المحفظة على مستوى القطاع حيث وصلت القروض المتعثرة لأكثر من (30) يوم إلى حوالي من (6%) إلى (7%) مقارنة بمعدل (2.7%) في عام (2012) .

وقد تم تسجيل شبكة التمويل الصغير في العراق رسمياً في عام (2012) كمنظمة غير حكومية مستقلة تقوم بتمثيل (12) مؤسسة للتمويل الصغير لذلك تكون هي المسؤولة عن قطاع التمويل الصغير في العراق تقدم هذه المؤسسات مجموعة متنوعة من منتجات الإقراض ، مستهدفه مجموعة متنوعة من العملاء . يتم تصميم كل قرض من القروض خصيصاً للأفراد والمشاريع معينة. وقد قدمت البشائر ، وهي مؤسسة تمويل أصغر مقرها بغداد ، أحدث منتجاتها في الآونة الأخيرة ، قرض تحسين المنزل أو المسكن . ويختلف قرض تحسين المسكن عن غيره من منتجات القروض في مؤسسة التمويل الأصغر في أنه منتج مستقل ولا يحتاج إلى تخرج عملاء جدد من قروض البشائر قبل الاستفادة من هذه الخدمة<sup>(2)</sup> والجدول الآتي يبين منتجات القروض التي تقدمها مؤسسات التمويل الصغير في العراق حسب حجم القرض وسعر الفائدة .

### جدول (5)

#### منتجات القروض التي تقدمها مؤسسات التمويل الصغير في العراق

| نوع القرض                                  | حجم القرض          | سعر الفائدة |
|--------------------------------------------|--------------------|-------------|
| قروض بدء نشاط المشاريع الصغيرة أو المتوسطة | 100 – 5000 دولار   | 12 – 16 %   |
| قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة            | 500 – 5000 دولار   | 12 – 15 %   |
| قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة            | 5001 – 25000 دولار | 12 – 15 %   |
| قروض المشاريع الزراعية                     | 500 – 25000 دولار  | 12 – 16 %   |
| قروض تحسين المساكن                         | 500 – 25000 دولار  | 12 – 16 %   |
| قروض تجارية                                | 3000 دولار         | 12 – 18 %   |
| قروض سيارات الأجرة                         | 500 – 25000 دولار  | 12 – 18 %   |
| خط الائتمان المتجه للعملاء                 | 500 – 2000 دولار   | 12 %        |

المصدر : وضع صناعة التمويل الصغير في العراق ، برنامج تنمية المحافظات ، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، بغداد ، 2012 ، ص51.

(1) البنك الدولي

<http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/microfinanceneedediraqmoreurgentlynowever>  
(2) The Legal and regulatory France work For microfinance in Iraq , op.cit, P16

- وفي مسعاها لتنويع منتجاتها تعمل مؤسسات التمويل الصغير في العراق على توسيع الامتداد الجغرافي لذا توجد ثلاث منهجيات اقراض رئيسة للتمويل الصغير في العراق<sup>(1)</sup>.
1. أسلوب الإقراض الجماعي :- يتكون القرض الجماعي من عدد من الأفراد (3- 5 أعضاء في كل من مجموعة ) يقومون بتسديد شهريا ويتكفل كل عضو منهم بشكل مشترك بالتسديد القرض وتتسم برامج الإقراض الجماعي بالكفاءة والعمل الجاد وعادة ما تمنح القروض الجماعية إلى الطبقات الفقيرة وشبه الحضرية وقد بلغت نسبة انتشار القروض الجماعية (32%) عام (2012) .
  2. الإقراض حسب الشريعة الإسلامية :- وهو نظام القروض المستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية والذي يحرم أخذ الفائدة على القروض وبموجب هذا الإقراض تقوم مؤسسة التمويل الصغيرة بشراء البضائع وتعددها إلى أصحاب المشاريع الصغيرة بكلفة البضائع زائداً هامشاً ربحياً لتغطية النفقات الإدارية وبذلك تصبح المؤسسة بمثابة الميسر أو التاجر وهذا يسمى بالمواجهة وتعمل في مجال التمويل الصغير الإسلامي (6) مؤسسات تقدم جميعها خدمات المراقبة إذ تخدم أقل من (3%) من إجمالي السوق المحتملة علماً أن هذه النسبة الضئيلة للتمويل الإسلامي وتشترك بها أغلب البلدان العربية لذا وكنيجة للطلب على هذا النوع من التمويل قامت بعض مؤسسات التمويل الصغير الإسلامي مثل مصرف الأمل في اليمن وصندوق التنمية الفلسطيني في فلسطين والإغاثة الإسلامية ومنظمة ريف والتي تقدم خدمات إسلامية وغيرها من المؤسسات والمصارف الإسلامية العاملة في السودان .
  3. أسلوب الإقراض الفردي : وهو الأسلوب الذي بدأ فيه التمويل الصغير في العراق على الرغم من أن المقروض أن تبدأ أي صناعة للتمويل الصغير بأسلوب الإقراض الجماعي ويعدها تنتقل إلى الإقراض الفردي وذلك بسبب الأوضاع الأمنية ، وتشير الإحصائيات ان التمويل الصغير نحو الإقراض الفردي الذي يشكل (90%) من المحفظة الكلية لمؤسسات التمويل الصغير في العراق .

## أولاً : الاستنتاجات

1. للتمويل الصغير أهمية اقتصادية تتمثل في دورة في توفير فرص عمل لأعداد متزايدة من العاطلين وذلك من خلال إقامة مشاريع صغيرة تؤدي إلى تنويع مصادر الدخل للمواطنين وتنمية المواهب ودعم وتنمية الصادرات فضلاً عن الآثار الاجتماعية المتمثلة في رفع المستوى المعاني للفئات الأشد فقراً .
2. يعد الحصول على التمويل أكثر العقبات التي تعوق تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة إذ تقدر الإحصائيات أن أقل من (5%) من المشاريع الصغيرة والمتوسطة حصلت على قروض مصرفية ويرجع ذلك إلى شروط القروض وفترة السداد القصيرة إضافة إلى افتقار المصرفيون إلى الخبرة اللازمة في عملية إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونقص المهارات المتعلقة بتحليل المخاطر الائتمانية وأجراء تحليلات التدفق النقدي .
3. يخضع قطاع التمويل الصغير إلى قوانين وجهات أشرفية متعددة لكل منهم درجات متفاوتة من السيطرة على قطاع التمويل الصغير إذ تخضع مؤسسات التمويل الصغير إلى قانون المنظمات الغير حكومية لعام (2010) وهناك قانون مختلف للمنظمات غير حكومية في إقليم كردستان العراق تمت الموافقة عليه عام (2011) لذا فإن من التحديات التي تواجه التمويل الصغير في العراق هو عدم توافر بيئة عمل منصفة بسبب وجود قوانين مختلفة إضافة إلى وجود قوانين تهدف إلى دعم الشركات الصغيرة التي تؤثر على تنمية قطاع التمويل الصغير في العراق .

## ثانياً : التوصيات

1. لكي تتحقق صناعة التمويل الصغير الاستدامة المالية وتساعد العديد من الفقراء في خروجهم من دائرة الفقر يجب تحديد مصادر جديدة لرؤوس الأموال لدعم هذه الصناعة ولأن الجهات المانحة عادة ما تفرض الكثير من القيود على مؤسسات التمويل الصغير مما يؤدي إلى تعقيد العمليات والانحراف عن الأهداف الأساسية لمؤسسة التمويل الصغير فاستثمار يكون أفضل وسيلة تلجأ إليها المؤسسة لتحقيق التوازن بين التمويل المالي وأهدافها الاجتماعية .
2. يجب أن تكون هناك شركة متخصصة في الاستعلاء الائتماني لعملاء التمويل الصغير إذ إن العميل يستطيع الاقتراض من (3) أو (4) جهات محلية في الوقت نفسه وربما أكثر وهذا ما يؤدي إلى خسائر تلك المؤسسات لذا فإن تأسيس هذه الشركة سيساعد مؤسسات التمويل الصغير في الاستعلاء عن وضع العميل فيما يخص من حيث المستوى الدراسي وحالة السداد وغيرها من المعلومات .
3. يتركز أكثر من (90%) من محفظة التمويل الصغير في العراق في المناطق الحضرية مع انتشار اسمي في المناطق الريفية لذا على مؤسسات التمويل الصغير أن تتحرك في اتجاه المناطق الريفية مما سيؤدي إلى تحسن الأوضاع المعيشية للفقراء وكذلك رفع الفقر عن هؤلاء لاسيما أن سبعة ملايين شخص يعيشون في المناطق الريفية في العراق .

(1) أنظر في ذلك كل من :-

- وضع صناعة التمويل الأصغر في العراق ، برنامج تنمية المحافظات ، بغداد ، (2012) ، ص 42.

- التمويل الأصغر الإسلامي ، التمويل بالمراقبة الدروس المستفادة من التجربة العراقية برنامج التجارة للتنمية الاقتصادية ، 2010 ، بغداد ، ص 6.

## المصادر والمراجع

### أولاً : المصادر باللغة العربية

#### أ. الكتب

1. رايح خوري ورقية حساني ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها ، أيترك للطباعة ، القاهرة ، 2008.
2. سعيد مجدي ، تجربة بنك الفقراء ، دار العلوم ، لبنان ، 2007.
3. عبد الغفور حنفي ورسمية قرياقص ، أساسيات الاستثمار والتمويل ، مؤسسة الشباب جامعة ، الإسكندرية ، 1999.
4. فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، دار الورق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004.
5. محمد صالح الحناوي ومحمد فريد الصحن ، مقدمة المال والأعمال ، دار الجامعية ، القاهرة ، 1999.
6. منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ، دار الفكر للنشر ، القاهرة ، 2000.

#### ب. البحوث والدوريات

7. أسامة عبد المجيد العاني ، أساليب التمويل الأصغر في العراق الواقع والتحديات ، مجلة بيت الحكمة ، العدد 29 ، بغداد ، 2013.
8. التمويل الأصغر الإسلامي ، التمويل بالمراوحة الدروس المستفادة من التجربة العراقية ، برنامج الوكالة الأمريكية لتنمية الاقتصادية ، بغداد ، 2010.
9. ثريا الخزرجي ، برنامج مقترح لتمويل المشاريع الصغيرة في العراق ، المؤتمر العلمي السابع لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد ، بغداد ، 2005.
10. زياد أبو فحم ، دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي ، الثقافة للنشر والتوزيع ، مؤسسة محمد بن راشد المكتوم ، الإمارات ، 2009.
11. عصام عبد الوهاب بو كمال الدين محمد ، دور التمويل الأصغر في تطوير المشروعات الصغيرة تجربة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ، السودان ، 2014.
12. ماركواليا ، التمويل المتناهي الصغر نصوص وحالات دراسية ، ترجمة فادي قطان ، مشروع التمويل المتناهي الصغر في الجامعة ، كلية الإدارة جامعة ترينو ، إيطاليا ، 2006.
13. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ، التقرير النهائي للتمويل الصغير في الجزائر الفرص والتحديات ، وكالة التنمية الفرنسية ، الجزائر ، 2006.
14. وضع صناعة التمويل الأصغر في العراق ، برنامج التنمية الاقتصادية للمحافظات ، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، 2012.
15. علي فريد عبد الكريم ، سياسات دعم وتمويل المشاريع الصغيرة في العراق ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاستثمارات ، بغداد ، 2012.

#### ج. الإصدارات والتقارير

16. البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي الاستقرار المالي في العراق ، قسم السياسات وبحوث السوق المالية ، بغداد ، 2011 ، 2013 ، 2014 ، 2015.
17. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي ، بغداد ، للأعوام 2005 ، 2007 ، 2008 ، 2009 ، 2013 ، 2014 ، 2015.
18. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية ، بغداد ، للأعوام 2005 ، 2011 ، 2013 ، 2015.
19. تقرير مبيكس ، لتحليل ومقارنة التمويل الأصغر في العالم العربي ، 2010.
20. شركة الكفالات العراقية ، التقرير السنوي لعام (2015) ، بغداد ، 2015.

#### د. رسائل و أطاريح

21. محمد عبد الهادي رشيد ، دور حاضنات الأعمال للنهوض بالمشروعات الصغيرة تجارب الدول مختارة مع إشارة خاصة للعراق ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد قسم الاقتصاد ، بغداد ، 2011.
22. مراد فالح مراد ، الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة في العراق ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد قسم الاقتصاد ، بغداد ، 2008.

### المصادر باللغة الانكليزية

23. Asian Development Bank finance for the poor; Micro Finance Development Strategy 2009, p11.
24. Basal committee on Banking supervisor, Micfinance activities and the core priceless for Effective Banking saeser, 2010, p3.
25. Kathryn Busardo Iraq; Microfinance Strategy George Mason University, 2010, p9. www.journals.gmu.Edu.org
26. Shahzad Siddiqui and Tariq Muinddin, Islam Warzone; Murabana microfinance in Mesopotamia, 2010, p10. www.abrahamsll.com
27. The Legal and Regulatory France Work For microfinance in Iraq, world bank CGOP 2015, p10..

28. Kathryn Busardo liaq :Microfinance Strategy George Mason University  
<http://journals.gmu.edu.org>
29. Shahzad siddiqui and Tariq muinddinIslam Warzone : Murabane microfinance in Mesopotamia [www.abrahamsllp.com](http://www.abrahamsllp.com)

### شبكة المعلومات الدولية

30. أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة

[www.kantakj.com/fjah/markets.70086.doc](http://www.kantakj.com/fjah/markets.70086.doc)

[www.albankaldawli.org](http://www.albankaldawli.org)

[www.microfinance.org](http://www.microfinance.org)

<http://www.alhcwar.org>

[www.Globalfindex.com](http://www.Globalfindex.com) المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية في الشرق الأوسط

<http://www.un.org/ar/sections/nobel-peace-prize/international-labor-organization-ilo/index.html> موقع منظمة العمل الدولية

<http://www.alhcwar.org> نبيل جعفر عبد الرضا المشاريع الصغيرة في العراق

<http://www.mop.gor.iq> وزارة التخطيط العراقية

<http://ljobin.org> وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

<http://www.icpg/iq.com/?a=arh> 10- الشركة العراقية للكفالات المصرفية